قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

مرتكزات الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات

The pillars of the Algerian strategy for building the information society

السعيد رشيدي[1] * ، كريمة فلاحي[2]
[1] جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02- الجزائر
[2] جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02- الجزائر

Key words:
Strategy
Information Society
pillars
Building
Electronic Applications.

Abstract

Modern societies depend on investing in modern technologies, considering that the second half of the 20th century marked the breadth of information used to cover all aspects of human life. Information production is an industry with a large market that is not very different from the markets for goods and services.

This study aims to identify the pillars of the Algerian strategy to build the Information Society. By first emphasizing the importance of adopting a national information society policy and strategy. And then the definition of this strategy and related concepts. Based on the general principles and objectives of the strategy and through the axes of this strategy, and access to some electronic applications. And then identify the participants in their implementation and the most important challenges they face.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2019/09/13
القبول : 2020/10/14

الكلمات المفتاحية:
الاستراتيجية.
مجتمع المعلومات.
المرتكزات.
البناء.
التطبيقات الاليكترونية.

ملخص

تعتمد المجتمعات المعاصرة على الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، باعتبار أن النصف الثاني من القرن العشرين تميز باتساع المجال الذي تستخدم فيه المعلومات ليشمل كل جوانب الحياة البشرية، وأصبح إنتاج المعلومات عبارة عن (صناعة) لها سوق كبير لا يختلف كثيرا عن أسواق السلع والخدمات.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مرتكزات الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات، من خلال التأكيد أولا، على أهمية إنتهاج سياسة وإستراتيجية وطنية لمجتمع المعلومات، ثم التعريف بهذه الإستراتيجية وما يتصل بها من مفاهيم، وذلك إنطلاقا من المبادئ العامة للإستراتيجية وأهدافها ومرورا بمحاور هذه الإستراتيجية، ووصولا إلى بعض التطبيقات الإلكترونية لها، ثم تحديد الجهات المشاركة في تنفيذها وإنتهاء بأهم التحديات التي تواجهها.

* Corresponding author at: Mohamed lamine Debaghine setif2 university. ALGERIA
Email : saidrechidi@yahoo.fr

1ـ مقدمة

يعيش العالم اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ممزوجة بسلسلة من التطورات التكنولوجية التي أثرت في أسلوب حياة الإنسان ومعيشته ومتطلباته الضرورية، وظهرت قمة هذا التطور عند المزاوجة بين تقنيات الحواسيب وشبكات الاتصال التي أدت إلى ظهور نظم المعلومات المتطورة وشبكات المعلومات. وتزامنت هذه التحولات مع العولمة وتحرير الأسواق العالمية للسلع والخدمات والتبادل السلعي الكثيف وانسياب المعلومات في فضاء مفتوح لدرجة تقلصت معه المسافات بين الأفراد والدول وتغيرت فيه مفاهيم الناس عن المكان والزمن، ودخول الإنسانية في عالم افتراضي من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يطلق عليه مجتمع المعلومات، والذي وصف بأنه مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين مستوى معيشتهم.

وفي الوقت الذي أصبح فيه مجتمع المعلومات ضرورة ملحة وحتمية لمواكبة التحولات المجتمعية ودعم فرص التنمية، ذلك أن مجتمع المعلومات ليس وضعية يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتهيأ الظروف الملائمة. فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أين وصلت الجزائر في مستويات هذا التطور لدخول هذه المرحلة؟ حيث ظهرت في الآونة الأخير نداءات متعددة سواء في وسائل الإعلام أو من قبل سياسيين وتربويين ونشطاء مجتمع مدني، لإعادة النظر في البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحديثها. وكذا نوعية الخدمات المرجوة وسبل تفعيلها والأطراف المعنية بذلك. ومن ثم المناداة بإقرار إستراتيجية وطنية لمجتمع المعلومات. وعليه، تأمل هذه الورقة البحثية أن تقف على مرتكزات الإستراتجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات في الجزائر؟. بالإضافة إلى عرض لأهم المنجزات المدعمة لبنائه.

وهذا من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي، والذي يتناسب والمفاهيم المرتبطة بمجتمع المعلومات وكذا مع طريقة العرض التي ركزت على الانجازات على أرض الواقع والمرتبطة بموضوع الدراسة.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى جملة من الدراسات السابقة المعنية بصورة أو أخرى بموضوع الدراسة ومنها دراسة أمنة بن عبد ربه بعنوان الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003، حصيلة وأفاق، والتي تساءلت عن ما هي حظوظ الجزائر في تكوين مجتمع معلومات قوي ومتكامل؟[1] وكذا دراسة هند علوي بعنوان المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر، قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري والتي تساءلت عن ما مدى النفاذ إلى تكنولوجيا التعليم بالمؤسسات التربوية بالولايات المختارة بالجزائر؟[2] وفي الأخير دراسة زهرة بزاوية عن مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات، والتي حاولت معرفة الكفاءات والمهارات اللازمة لأخصائي المعلومات في مختلف المؤسسات الوثائقية؟.[3]

أسباب الدراسة

من أهم الأسباب التي دفعت لهذه الدراسة أولا ضحالة المعلومات المتوفرة عن مجتمع المعلومات في الجزائر، وعن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في هذا الإطار. وثانيا لأهمية المعلومات ودورها الحيوي في كافة أوجه النشاط الحياتي، ومن ثم المساهمة في التنمية الوطنية على شتى الأصعدة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة أولا من أهمية الموضوع في حد ذاته، وهو البحث في مرتكزات الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات، وهو موضوعا جديدا في البحث غائبا عن أذهان الكثيرين، إذ تشكل المعلومات دوراً حيوياً في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي عنصر لا غني عنه في أي نشاط نمارسه، كما تنبع أهمية البحث من كونه يحاول تقديم رؤية لمؤشرات الواقع لمجتمع المعلومات في الجزائر.

أهداف الدراسة

لأي بحث علمي جاد أهداف يسعى للوصول إليها من خلال الكشف عن الحقائق التي ترتبط بانشغالات المجتمع، أو أهداف علمية تساهم في وضع تصور حول وقائع الظاهرة أو موضوع البحث، وتتبع مسارها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات وهي: التعرف على مرتكزات الإستراتجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات في الجزائر وأهم محاورها. كما يهدف البحث بصورة كبيرة لسد النقص في الدراسات التي تتناول موضوع مجتمع المعلومات في المكتبة الجزائرية.

2. في مفهوم مجتمع المعلومات والمفاهيم المرادفة له

قليلة هي المفهومات السوسيولوجية التي تحظى بإتفاق الباحثين، ذلك أن المفاهيم تنشأ نتيجة لخبرات إجتماعية مشتركة وأن هذه الخبرات تختلف باختلاف الأفراد والجماعات والمجتمعات، كما أنه قد يكون لبعض المفاهيم أكثر من معنى، وقد يتغير المعنى الذي يؤديه المفهوم العلمي بمرور الوقت نتيجة لتقدم العلوم، ومن ذلك ما يلي:

2. 1. مفهوم مجتمع المعلومات

يذهب عبد الهادي محمد فتحي إلى أن مجتمع المعلومات "هو المجتمع الذي يعتمد على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة"[4] ويضيف ربحي مصطفى عليان إلى ذلك "تعامل أفراده مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل خاص، في تسيير أمور حياتهم

بمختلف قطاعاتها الاقتصادية والإنمائية والثقافية والتربوية والصحية والسياسية."[5] وذلك باعتبار أن "مجتمع المعلومات المعاصر كما يرى كاستلز يتميز بظهور الشبكات واقتصاد الشبكات."[6] وعلى ذلك ينظر إليه من خلال "دراسة التحول من المجتمع القائم على السلع إلى المجتمع القائم على المعلومات."[7]

وإلى جانب مجتمع المعلومات، "تظهر بشكل واضح صور لمفاهيم مرافقة، مثل: مجتمع المعرفة، الاتصالات، المجتمع الرقمي أو الاليكتروني وهي مصطلحات متكاملة معه بصورة وثيقة بل وتنمحي الحدود المتباينة بينها في كثير من القضايا".[8]

2. 2. مفهوم مجتمع المعرفة

المتتبع للدراسات والبحوث الخاصة بمجتمع المعرفة لا يجد تعريفا واحدا متعارفا عليه، ولكن هناك جملة من التعريف ومنها من يعرف مجتمع المعرفة بأنه "ذلك المجتمع الذي يقوم بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي".[9] وهناك من يعرفه كذلك بأنه "حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني، ومن التقدم العلمي والبشرى".[10] كما عرف بأنه "مجتمع يهتم بدورة المعرفة، ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام، وبيئة تقنية المعلومات على وجه الخصوص، بما يساهم في تطوير إمكانات الإنسان، وتعزيز التنمية".[11]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن موسى بن حمادي وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سابقا قد أبرز منظور الدولة الجزائرية لمجتمع المعلومات بالقول "هذا ما أدى إلى بروز مفهوم جديد مكرّس دوليا هو مجتمع المعلومات الذي نعني به ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات."[12] ومع أن مجتمع المعلومات يختلف عن مجتمع المعرفة، بإعتباره مرحلة سابقة للتحول إلى مجتمع المعرفة، ومما يؤشر على ذلك هو إنتاج المعرفة وليس إستهلاكها، وهذا ما هو غير متوفر الآن في الجزائر، فإن التصريح السابق للسيد الوزير يمكن فهمه على أنه محاولة لتسريع التجربة الجزائرية للحاق بالركب، ذلك أن هناك الكثير من الدول الغربية وحتى العربية من انتقلت إلى مجتمع المعرفة، في حين أن الجزائر لا تزال متأخرة في هذا الإطار.

2. 3. التعريف الإجرائي لمجتمع المعلومات

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف مجتمع المعلومات بأنه هو المجتمع الذي يعتمد على المعلومات باعتبارها سلعة، والمتداولة عبر الشبكات المختلفة، خدمة للأنشطة المجتمعية المختلفة.

3. المبادئ العامة للإستراتيجية وأهدافها

تحدد الرؤية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "التصور المستقبلي للمجتمع في هذا القطاع وتبين صفاته الأساسية، فهي توضح بصورة عامة الهدف الأساسي وهو تحويل المجتمع من وضع معيّن إلى وضع أفضل، كما تبين الرؤية الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن المؤكد ضرورة وجود ترابط بين الرؤية والأهداف إذ تشكل الأهداف ترجمة تفصيلية للرؤية، وذلك باعتبار أن الأهداف الإستراتيجية ليست أمالا بل هي تقديرات علمية تبنى على بيانات واقعية وأولويات فكرية وفلسفية."[13]

وترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ التي أقرتها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، بجنيف 2003، والتي تهدف إلى تمكين الدولة الجزائرية للإسهام بفعالية مع المجتمع الدولي لبناء مجتمع معلومات جامع "هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم."[14]

ومن هذا المنطلق تقوم هذه الإستراتيجية على عدة مرتكزات أهمها:[15]

1 ـ **التنمية المهيكلة المستدامة**: الأصل في هذه الإستراتيجية، أن يتم الاعتماد على التنمية المهيكلة المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين الاجتماعيين والمواطنين بصفة عادلة عبر كامل التراب الوطني، ولكن، ما يلاحظ هو أن هذا المسار لم يكتمل بعد، ومن ثم فإن الحديث عن كون أن للإستراتيجية الوطنية التي تم تنفيذها تأثيرا محفزا على النمو الديناميكي الملموس من خلال تطوير المجاميع الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، هو في بدايته.

2 ـ **دمقرطة الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال**: لضمان تنمية متناغمة وعادلة، أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الإستراتيجية دمقرطة الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التكوين الشامل لضمان تنمية المهارات من أجل مكافحة الفجوة الرقمية وتسهيل الانتقال التدريجي نحو مجتمع قائم على المعرفة، فالوصول إلى الإنترنت "يعتبر بحسب كاستلز شرطا للتغلب على عدم المساواة في المجتمع التي تنظم الوظائف المهيمنة والفئات الاجتماعية على نحو متزايد في جميع أنحاء شبكة الإنترنت."[16] ولتشجيع ديمقراطية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأت الجزائر في 2005، برنامج أسرتك وهو البرنامج "الذي يهدف إلى توفير جهاز حاسوب لكل أسرة من خلال منح قروض محددة وخفض ضريبة القيمة المضافة على أجهزة الكمبيوتر من 17 إلى 7٪، ولكن البرنامج فشل على وجه الخصوص بسبب القيود البنكية للحصول على القرض، وحتى الإعلان عن مشروع أسرتك II في عام 2013 لم يتحقق حتى الآن."[17]

3 ـ **الانترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة**: إن من مقتضيات هذه الإستراتيجية هو الوصول بالانترنت الحالية إلى انترنت ذو تدفق سريع وفائق السرعة، ولذلك نجد أنه في إطار هذا المسعى كلف وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

في"إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها بالتشاور مع الدوائر الوزارية المعنية بإعداد سياسة النفاذ إلى الإنترنت العريض النطاق وقيادتها"[18]، وأنيط في هذا الإطار بالمديرية العامة لمجتمع المعلومات التابعة للإدارة المركزية في وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال "متابعة تطور المنشآت الأساسية ذات النطاق العريض وصياغة التوصيات المتعلقة به في إطار تطوير نفاذ الجميع وتنفيذ سياسة جوارية وترقية فضاءات النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعميمها"[19]، وذلك من خلال "إستراتيجية وطنية للدفق السريع والدفق العالي تقوم على فتح سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لمتعاملين جدد من أجل تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن بإدراج مفهومين جديدين وهما":[20]

أ ـ مفهوم المتعامل الافتراضي في مجال المواصلات اللاسلكية النقالة: بهدف السماح لكل شخص معنوي يتميز بكفاءات تؤهله لاستغلال الخدمات عن طريق موارد مَوْصولة بشبكة متعامل نقال صاحب رخصة.

ب ـ مفهوم المتعامل البديل: وهو متعامل عمومي لشبكات أخرى، غير تلك المتعلقة بالمواصلات السلكية واللاسلكية التابعة لمتعاملين حائزين على رخصة استغلال يكون مؤهلا لإنجاز وتسويق منشآت المواصلات السلكية واللاسلكية تحتوي أو لا تحتوي على كوابل ألياف بصرية.

ويساهم هذا الترتيب، في توحيد القدرات الوطنية لإنجاز منشآت التدفق العالي، كما جاء في تقرير اللجنة الوطنية للنطاق العريض التي تم تنصيبها في فيفري سنة 2012 والتي تم عرض نتائج أشغالها في اجتماع الحكومة المنعقد خلال شهر ديسمبر 2012 حيث تمت المصادقة على التوصيات التي خرجت بها وتم بلورتها في شكل برنامج وطني.

وفي هذا الإطار أشارت السيدة فاطمة الزهراء دردوري وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سابقا، إلى أن تنفيذ الإستراتجية الوطنية للانترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر "سمح بانجاز إلى يومنا هذا ما لا يقل عن 78000 كم من الألياف البصرية عبر التراب الوطني."[21] ومع كل هذا، فلا تزال الشرائح المجتمعية المختلفة تنتظر هذا الأمل –الانترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة–، ولا تزال تسمع عن الوعود المختلفة للمتعاملين الاقتصاديين، دون أن يتجسد ذلك على ارض الميدان بالشكل المطلوب، ناهيك عن الأسعار الخيالية المفروضة على المواطن، مقارنة بالأسعار المعتمدة في بلدان صديقة وشقيقة وحتى مجاورة.

4 ـ **ربط الفضاءات الجماعية بشبكة الانترنت**: بذلت الجزائر جهودا معتبرة في مجال ربط الفضاءات الجماعية بشبكة الانترنت، حيث تم في هذا الشأن، ربط كافة مؤسسات الشباب، دور الثقافة، المكتبات، قاعات المطالعة العمومية، الجامعات، الأحياء الجامعية، مراكز البحث، المدارس، ومراكز التكوين بشبكة الانترنت ذو التدفق السريع، إلى جانب كافة المناطق التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة، إلا أن التساؤل المطروح حاليا في هذا الإطار، هل هو كافٍ؟، وهل هو ملائم؟، وهل من نتيجة ترجى من ورائه؟.

5 ـ **مشروع الربط بالألياف البصرية**: إن الانفتاح على العالم الخارجي هو أمر حتمي في أي مجال، وهو أكثر من ذلك في مثل هذا القطاع الحساس ممثلا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالجزائر شهدت تحقق عدة مبادرات للتعاون ذات الصلة بتطوير مجتمع المعلومات، ومن هذا المنطلق، وفي إطار برنامج النيباد، يجدر الذكر إلى أن الجزء الجزائري من مشروع الربط بالألياف البصرية بين الجزائر العاصمة وابوجا (نيجيريا) مرورا بزيندر (النيجر) قد أصبح عمليا، هذه المنشاة الإستراتيجية المتواجد نصفها بالتراب الجزائري، ستسمح بإنشاء شبكة معلومات إقليمية تربط بين العديد من الدول الإفريقية، ولكن ما نأسف عليه في هذا الإطار هو أن الهدف من الإستراتيجية ليس هو الربط بالألياف البصرية في حد ذاته، وإن كان أساسيا، وإنما هو الاستفادة من هذا الربط في تحقيق تنمية مستدامة، وهذا ما لم نره، ولم نلمس نتائجه لحد الساعة.

6 ـ **تطوير المنشآت الاتصالاتية عبر الساتل**: فيما يخص تطوير المنشآت الإتصالاتية عبر الساتل، فقد "باشرت الجزائر بالعملية على المستوى الوطني والإقليمي، بانجاز ساتل للاتصالات "الكومسات1"، وتسمح هذه التقنية بصفة خاصة، بتقديم خدمات في مجال إرسال المعطيات والإعلام المتعدد الوسائط والتعليم عن بعد والطب عن بعد والمناظرة عن بعد، فالمشروع الفرعي للتعلم عن بعد مثلا، مدرج في برنامج MHESR وسيكون خطوة كبيرة من شأنها تمكين عبور هذا القطاع في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تزويد غالبية الجامعات بالبنية التحتية للتعليم عن بعد، بما في ذلك نقل المؤتمرات عن طريق الفيديو الخ، فاللجنة المعينة بإدارة هذا المشروع ستلقي قريبا تقريرها الأول وبالمواصفات لجميع الجامعات"[22]، ومن هنا فإنه من المهم والمفيد جدا، أن يكون لنا تصور في مثل هذا الطرح، ولكن التساؤل الذي يطرح الآن ليس مرتبط بمدى وحجم ما تم تطبيقه لحد الآن؟ وإن كان هذا مهم، ولكن هو عن إمكانية تطبيقه على أرض الواقع؟ فالممارسات التي نشهدها تشير إلى المناسباتية والاستعراضية في الاستخدام، أكثر منها بحث عن الكيفية التي تعمم بها، ويستفاد منها.

7 ـ **الابتكار والتنمية المقاولاتية**: يعد الابتكار والتنمية المقاولاتية أحد ركائز الإستراتيجية الوطنية المترجمة من خلال الحظائر التكنولوجية التي تبقى العامل الرئيسي للإبداع، وللذكر فإن ثلاثة حظائر تكنولوجية هي الآن فاعلة وأخرى جهوية، وفي هذا الإطار أنيط بوزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال تطوير الكفاءات التكنولوجية،

وبالتنسيق مع الأطراف الفاعلة المعنية "تحديد طرق ووسائل تطوير القدرات البشرية من خلال التكوين والبحث والإبداع والنقل وتملك التكنولوجيا."[23]

كما تم التأكيد على أن المواطن يعد من بين ألوليات البرنامج الوطني، وذلك من خلال تطوير خدمات الانترنت وإطلاق بوابة الكترونية حكومية (المواطن) وبوابات الكترونية قطاعية ومواضيعية، وكذلك بطاقة الضمان الاجتماعي (شفاء)، واستكمال الشبكة الوطنية للطب عن بعد، التي أطلقت كمرحلة أولى في 18 مؤسسة إستشفائية تعد ضمن أولويات الإستراتيجية الوطنية، ولكن التساؤل الآن هو عن الإضافة التي قدمتها البوابات الاليكترونية المختلفة، للمواطن، وهي لم تحدث بياناتها منذ نشأتها، واكتفت فقط، بعرض صور الوزراء وتحركاتهم أثناء نشاطاتهم اليومية.

8 ـ **فك العزلة التكنولوجية**: "إن الجزائر ستواصل العمل بنفس الوتيرة التي تعززت، سيما بتطور ايجابي للمؤشرات الأساسية التي تسهم في مؤشر التنمية البشرية، سيما الارتفاع المحسوس في عدد مستعملي الانترنت، وانطلاقا من الدور المهم الذي أصبحت تشكله تكنولوجيات الإعلام والاتصال في وقتنا الحاضر، خاصة في مجال فك العزلة التكنولوجية عن المواطن، والسماح له بالوصول إلى الخدمات البريدية والمصرفية، فقد تم تكريس النفاذ إلى التجزئة، من أجل السماح للمتعاملين في مجال الهاتف الثابت وخدمات الانترنت باستغلال الشبكات المحلية الحضرية الثابتة التابعة للمتعاملين وفق شروط تحدد مستقبلا، مما يسمح بتثمين الشبكات التابعة لهؤلاء المتعاملين واستغلالها بصفة فعّالة، بالإضافة إلى إسناد الخدمة الشاملة للبريد لمؤسسة بريد الجزائر، من أجل دعم تواجد الخدمات البريدية في كل مناطق الوطن خاصة المناطق المعزولة والنائية."[24] كما عرفت الجزائر مشروع فك العزلة التكنولوجية (سيبرريف)، والذي يهدف إلى تهيئة حافلات إلى فضاء معلوماتي تتنقل من قرية إلى أخرى لتعريف السكان المعزولين بتكنولوجيات الإعلام الاتصال والتي ستعمم إلى كافة المناطق الريفية للبلاد مستقبلا، ولكن بالرغم من الأهمية هاته، فإن ما يلاحظ هو البطء الشديد في تنفيذ هذه الإستراتيجية، فلا تزال المراكز الحضرية الكبرى، في حاجة إلى فك العزلة، فما بالك بالمناطق الريفية.

4. محاور الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات

تبين محاور الإستراتيجية، المواضيع التي يجب العمل عليها، من أجل تحقيق الرؤية والأهداف التي حددتها الإستراتيجية، "ومن الطبيعي أن تختلف محاور الإستراتيجية من دولة إلى أخرى وفقًا للأهداف التي ترسمها الدولة والأولويات التي تحددها، خاصة وأن الدور الذي تؤديه الحكومات، التي تقوم عادة بوضع الاستراتيجيات الوطنية، يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، فبينما يكون للحكومة دور تمكيني في الدول المتقدمة، يكون للحكومات في الدول النامية دور تنموي بالإضافة إلى الدور التمكيني، واعتمادًا على مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات التي أعدتها الإسكوا عام 2005، وأولويات المنطقة العربية التي وضحتها خطة العمل العربية، يمكن اعتبار المحاور التالية ضرورية في الإستراتيجية الوطنية: البيئة القانونية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التطبيقات الإلكترونية: الحكومة الإلكترونية – التعليم الإلكتروني – الصحة الإلكترونية – الأعمال والتجارة الإلكترونية."[25] وذلك باعتبار أن المؤهلات التي تحوزها الجزائر، يجب تدعيمها ببعض الإجراءات التنظيمية والقانونية وبمساندة من الإرادة السياسية للسلطات العليا للبلاد.

1 ـ **البيئة التنظيمية والقانونية**: يتطلب تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، العمل على تنظيم هذا القطاع بوضع القوانين والتشريعات الملائمة أو تعديل القوانين القائمة، إذ أن بعض هذه القوانين ضروري، من أجل تحفيز البيئة العامة لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجدر الإشارة إلى أن وضع القوانين بكافة أنواعها وأشكالها لا يكفي لتطبيق هذه القوانين، بل يشكل المرحلة الأولى التي لا بد منها، أما المرحلة الثانية، والغائبة في معظم الدول العربية ومنها الجزائر، فهي إيجاد الهيئات أو المؤسسات أو الآليات التي تطبق هذه القوانين وتراقب التطبيق فعليًا.

حيث تم بهذا الخصوص إنشاء مديرية عامة لمجتمع المعلومات تتبع الإدارة المركزية في وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تحت سلطة الوزير وأنيط "بها اقتراح عناصر سياسة تشييد مجتمع المعلومات الجزائري وإعداد إستراتيجية الجزائر – الإلكترونية – بالتنسيق مع كل الأطراف المعنية والسهر على تنفيذها، مع ضبط إستراتيجية تنشيط أعمال الحظائر التكنولوجية، واقتراح الإطار القانوني، المتعلق بتشييد مجتمع المعلومات، والتشريع الإلكتروني ومحاربة الجريمة الإلكترونية، وإعداد تقييمات دورية للسياسات والاستراتيجيات التي ينفذها القطاع"[26]، والاسترشاد في اتخاذ القرار في مجال السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بتطوير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بآراء هيئتين استشاريتين: "هما مرصد البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: والذي يكلّف بجمع وتقييم المؤشرات الخاصة بنشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بشكل دائم، مما يسمح بتقييم التقدم المسجّل على المستوى الوطني في مجال تشييد مجتمع المعلومات، والمجلس الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: والذي يكلف بإصدار آراء حول الخيارات الإستراتيجية والسياسات العمومية في مجال تطوير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

وتكنولوجيات الإعلام والاتصال."[27]

2 ـ **البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: يعتبر تطوير البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المحاور الأساسية في استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول النامية عمومًا، بما فيها الجزائر، إذ ما تزال هذه البنى لا تلبّي احتياجات القطاع الحكومي ولا قطاع الأعمال ولا حتى احتياجات الأفراد وخاصة إذا أخذ في الاعتبار الكلفة العالية للوصول إلى هذه التكنولوجيا واحتياجات المناطق النائية والريفية، إذ أن تحسين البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتطلب العديد من المبادرات والمشاريع، والتي تعزز العنصر التمكيني لبناء مجتمع المعلومات، وبالتالي تلبية الاحتياجات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية بالاستعانة بهذه التكنولوجيا.

فمن الضروري أن تتوجه "الاستراتيجيات الوطنية نحو زيادة نشر الحواسيب عن طريق إطلاق حملات لتدريب الأفراد، بجميع فئاتهم، على استخدام الحاسوب، وإيجاد آليات لتخفيض أسعار الحواسيب والبرمجيات وجعلها متاحة للاستخدام في المدارس والجامعات والمرافق العامة، كما هو الحال في مشروع أسرتك 1 و2، كما سخرت الدولة الجزائرية إمكانيات مادية وبشرية هائلة، تسمح بتحديث المنشآت القاعدية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي هذا الإطار، قدمت قرضا لاتصالات الجزائر يقدر بحوالي 115مليار دينار، سيسمح لها بتحسين شبكاتها من الألياف البصرية وإيصال البلديات والأحياء التي يفوق عدد سكانها 1000نسمة، والأحياء التي يفوق عدد سكانها 400 نسمة بالنسبة للولايات الأقل كثافة سكانية."[28]

3 ـ **بناء القدرات**: لا تزال الجزائر تعاني من نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم "يجب أن تشمل استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، توجهات من أجل تعديل مناهج المدارس لتتضمن تعليم مواد مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تستخدم هذه التكنولوجيا في تعليم المواد التدريسية من علوم ورياضيات وأدب، كما يجب أن تنمي هذه المناهج قدرات البحث عن المعلومات والتواصل مع الآخرين، لتهيئة الشباب للعمل في مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن الضروري أن يصاحب تعديل المناهج التعليمية تأهيل المعلمين والمشرفين التربويين القائمين على العملية التدريسية، ليصبحوا قادرين على إدماج التكنولوجيا ضمن عملهم، كما يجب أن يصاحبه تأمين نفاذ الطلاب في المدارس إلى وسائل واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعملية بناء القدرات البشرية، عملية طويلة الأمد، وتحتاج إلى سنوات عدة، كي تؤتي نتائجها، ومن هنا، تبرز أهمية القيام بالتدريب والتعليم المستمرين، بالتوازي مع بناء القدرات البشرية، عن طريق التعليم العام والتعليم العالي."[29]

ومن ثم فهدف الجزائر "بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية وتوسيع نطاق الوصول إلى إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية، هو تنمية المهارات البشرية، من خلال تنفيذ برنامج التكوين العالي والمهني، وقد تم تحديد هدفين في هذا الإطار هما:

- تعزيز تدريب المهندسين والفنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعميم تدريس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جميع الفئات الاجتماعية."[30]

4 ـ **بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات**: تأمل الجزائر بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات، ليصبح قطاعًا إنتاجيًا، يساهم في دفع الاقتصاد الوطني، بحيث تشكل منتجاته جزءًا من صادراته، ويمكن بناءً على ذلك، تقليص استيراد بعض منتجات تكنولوجيا المعلومات، من الخارج سواء كانت هذه المنتجات في شكل عتاد أو برمجيات أو تطبيقات أو خدمات، وفي هذا الإطار "تعمل الدولة الجزائرية على تشجيع صناعة تكنولوجيات الاتصال وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في ترقية وتطوير صناعة المواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، قصد التحول من بلد مستهلك لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إلى بلد منتج لها".[31]

5 ـ **التطبيقات الإلكترونية**: لقد أثبتت التجارب في أكثر من موقع، إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين وتطوير العمل في القطاعات العملية المختلفة، كما أثبتت إمكانية زيادة التفاعل بين القائمين على تطوير القطاع والمستفيدين من خدماته، سواء كان ذلك، في القطاع الحكومي أو التعليمي أو الصحي أو قطاع الأعمال والتجارة الاليكترونية، ومن هنا، تبرز أهمية وضع توجهات إستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، لإنشاء تطبيقات إلكترونية في مجالات حيوية، كما أن لتطبيقات التعلم الإلكتروني أهمية خاصة في الجزائر، نظرًا، لضرورة تأهيل الأطر البشرية الشابة، وأهمية التعلم المستمر فيها، ومن التطبيقات الهامة أيضًا تلك المتعلقة بالأعمال والتجارة الإلكترونية.

ومن أجل تعظيم الفائدة من التطبيقات الإلكترونية، "يجب أن تكون هذه التطبيقات متلائمة مع الاحتياجات الوطنية المحلية، ومن ضمنها اللغة والثقافة العربيتان، وأن يكون النفاذ إليها متاحًا لأكبر شريحة مجتمعية، بما فيها القاطنون في المناطق الريفية، والمجموعات المهمشة، كما يجب أن تكون سهلة الاستخدام وتدعم التنمية المستدامة."[32]

(أ) **تطبيقات الحكومة الإلكترونية**: من المؤكد، أن أكثر القطاعات أهمية هو القطاع الحكومي، نظرًا لكونه القطاع المسؤول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ولدوره الأساسي في وضع وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا قامت الجزائر" بوضع استراتيجيات خاصة بالحكومة

الإلكترونية، وكلف وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار السياسة العامة للحكومة، بالتشاور مع الدوائر الوزارية المعنية، بالاقتراح على الحكومة، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، والسهر على تنسيق تنفيذها."[33] ومن هذا المنطلق جاءت إستراتيجية الجزائر الإلكترونية التي انطلقت سنة 2013، وأطلقت لتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات، في الإدارات والهيئات العامة، على أمل إحداث التحول في وسائل العمل، وتنظيم، وتوفير فرص أفضل للحصول على المعلومات للمواطنين، إلا أن تنفيذ هذه الإستراتيجية "لم يصل إلى مرحلة النضج والتأثير في التفاعل بين المواطنين والحكومة، وما زالت معظم تطبيقاتها، تتضمن نشرًا للمعلومات فقط، عن أعمال المؤسسات الحكومية وخدماتها، وعلى الرغم من إطلاق المواقع والبوابات الموضوعية، لا سيما في مجالات التعليم، والعدل، والصحة، لا تزال هناك حاجة إلى الجهود الرامية إلى تحسين عدد من المواقع المتاحة، وضمان التحديث المنتظم لمضمونها وتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات، فترتيب الجزائر الدولي في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية(EGDI) يشير إلى تأخر في البلاد، ووفقا للتقرير، احتلت الجزائر المرتبة132 في عام 2012 و136 في 2014 من أصل 193 بلد، هذا الترتيب الدولي يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير هي: شبكات البنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري وخدمات الانترنت (الحكومة الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، والبيانات الحكومية المفتوحة، وما إلى ذلك)."[34]

ويمكن الاستشهاد بأتمتة السجل المدني، كأحد تطبيقات مشاريع الحكومة الإلكترونية الجارية في الجزائر، "ويقصد بالتسجيل المدني تسجيل وقائع الأحوال المدنية للمواطنين، من ميلاد، وزواج، وطلاق، ووفاة، وما يتفرع عنها من مسائل أخرى، في سجلات رسمية وقانونية وتعرف بالسجلات المدنية."[35] ويتميز السجل المدني في الجزائر بكونه "قائم بصورة يدوية منذ أيام قبل الاستقلال، عندما أقرت سلطات الاحتلال الفرنسي تدوين أسماء المواطنين الجزائريين وأسرهم وواقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة لديهم، وقد أقرت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال تمديد العمل به من خلال القانون 62-157 المتضمن تحديد مفعول التشريعات والقوانين الفرنسية السارية المفعول، ما لم تمس بالسيادة الوطنية."[36] وقد أدى ذلك مع الزمن إلى تراكم كتلة ضخمة من المعلومات الورقية، بالإضافة إلى تقادم دفاتر السجل المستمر، والاضطرار إلى نسخها كل عدة سنوات، وتلف بعض الأوراق وبالتالي ضياع بعض المعلومات، واضطرار المواطن إلى السفر إلى بلديته الأصلية، للحصول على أية وثائق سجل مدني تخصه.

لقد أدت الأسباب السابقة مجتمعة إلى "بروز الحاجة الماسة إلى أتمتة السجل المدني، وقد أعطته وزارة الداخلية في الجزائر، أولوية كبيرة، وحصلت في ذلك على دعم من مجلس الوزراء، وشكل موضوع تصحيح الأخطاء المسجلة في السجل الالكتروني للحالة المدنية، والإجراءات المتخذة في هذا المجال، إحدى التحديات الكبرى لهذا المشروع."[37]

(ب)**التعلم الإلكتروني**: لقد وضعت الجزائر، خططًا إستراتيجية لتطوير التعلم الإلكتروني، باعتباره جزءًا من العملية التعليمية، من خلال برنامج طموح لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التدريس، إن هذه الجهود لم تعطِ ثمارها على مستوى واسع بعد، وما زالت معظم المشاريع المنفذة على شكل مشاريع ريادية، ونظرًا لأهمية التعلم على جميع المستويات، فلا بد من وضع توجهات إستراتيجية من أجل تشجيع التعلم الإلكتروني والنهوض به، مع التركيز على نوعية هذا التعلم، وقيمته المضافة مقارنة بالتعلم التقليدي.

(ج) **التجارة والأعمال الإلكترونية**: ما زال مستوى التجارة والأعمال الإلكترونية في الجزائر، منخفضًا جدًا، وبالرغم، من أن القطاع الخاص هو المعني مباشرة بتطوير هذا المحور، إلا أن الحكومة الجزائرية لها دور تمكيني وذلك من خلال تشجيع، وتحفيز وتوجيه، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع الأعمال والتجارة الإلكترونية، "ولتحقيق النجاح في تطوير هذا القطاع، من الضروري ترقية الإطار التشريعي والتنظيمي ليس فقط للاعتراف بالقيمة القانونية للمعاملات الإلكترونية، ولكن أيضا لضمان حماية البيانات الشخصية، وكجزء من إستراتيجية الجزائر الاليكترونية، فإن الهدف الرئيسي، هو إيجاد بيئة مواتية من الثقة في الحكم والتجارة الإلكترونية."[38]

وفي هذا الإطار أيضا، تم إنشاء سلطة إدارية مستقلة تسمى السلطة الوطنية للتصديق الاليكتروني، "تكلف بترقية استعمال التوقيع والتصديق الاليكترونيين، وتطويرهما، وضمان موثوقية استعمالهما."[39] وعينت السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية "كسلطة اقتصادية للتصديق الاليكتروني، تكلف بمتابعة ومراقبة مؤديي خدمات التصديق الاليكتروني، الذين يقدمون خدمات التوقيع والتصديق الاليكترونيين لصالح الجمهور، بالإضافة، إلى منح التراخيص، لمؤديي خدمات التصديق الاليكتروني بعد موافقة السلطة."[40] إلا انه من أهم التحديات التي واجهة التطبيق هي "إيكال مهام الهيئة المكلفة بالاعتماد إلى المصالح المختصة في هذا المجال لفترة انتقالية تدوم إلى حين إنشاء الهيئة المكلفة بهذه المهمة."[41]

(د) **التطبيقات الصحية**: بالنظر لضعف أنظمة الضمان الصحي في الجزائر، وضعف مستوى التوعية الصحية عامة، وفي المناطق الريفية خاصة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في تطوير المجال الصحي، من خلال تحسين الخدمات الصحية المقدمة إلى المواطنين وتطوير الأنظمة الصحية، ونشر التوعية الصحية في جميع المناطق، وتسهيل تبادل المعارف والخبرات الطبية بين الأطباء والأخصائيين الصحيين، وكمثال ناجح لمشاريع الحكومة الإلكترونية في مجال الضمان الاجتماعي

والصحي هو بطاقة CHIFA، حيث تمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للموظفين (CNAS)، من الاستخدام المادي لبطاقة الضمان الاجتماعي، ومن ثم تأمين البيانات عن المؤمن والرعاية الصحية المهنية، مع ضمان متطلبات التتبع.

(هـ) **تطبيقات المناطق تكنولوجية**: "منذ عام 2000 اعتمدت الجزائر سياسة عامة، مخصصة لإنشاء مناطق تكنولوجية، من أجل تشجيع الاقتصاد الرقمي، حيث أنشأت في هذا الصدد، الوكالة الوطنية لتعزيز وتطوير حدائق التكنولوجيا،(ANPT) وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري، تحت وصاية، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال"[42]، يوجد مقرها، في "الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، وفي هذا السياق، تم تأسيسها في عام 2007 باعتبارها وكالة أرادتها الدولة، كأداة في تصميم وتنفيذ سياسة وطنية لتعزيز وتطوير المجمعات التكنولوجية، ومهمتها توفر الدعم المؤسسي، والتنمية للشركات القائمة مع الرؤى التشغيلية للنمو الواضحة والمتسقة، وتقديم الدعم إلى المعهد الوطني للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتجديد المناهج في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت لريادة الأعمال."[43]

5. الجهات المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية

من أجل تسهيل تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن "تحدد الإستراتيجية الجهات المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية، من القطاعين العام والخاص، وكذلك من مؤسسات المجتمع المدني، كما ينبغي، أن تحدد الإستراتيجية، دور كل جهة من هذه الجهات، ويفضل أن يكون هذا التحديد بالتنسيق مع هذه الجهات، وفي هذا الإطار، نص القانون الجزائري، على تكليف وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها وبالتشاور مع الدوائر الوزارية المعنية بإعداد وتنفيذ سياسة مجتمع المعلومات"[44]، وتم إنشاء مديرية عامة لمجتمع المعلومات، تحت سلطة الوزير أنيط بها "ترقية شراكات مرتبطة بتشييد مجتمع المعلومات وتشجيعها وتسهيل إقامتها بين الأطراف المعنية العمومية والخاصة، بالإضافة إلى تنشيط فضاء للتبادل والتعاون الوطني والدولي، في مجال اليقظة الإستراتيجية."[45]

حيث تشمل استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطوير عدد من القطاعات التعليمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، ويرتبط نجاحها بالتعاون والتنسيق فيما بين الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية، وبالرغم من أن للحكومة الدور الأكبر في تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الموكل لها المبادرة بوضع إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن للقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، دورًا هامًا أيضًا ومكملا لدور الجهات الحكومية، ويساعد إشراك الجهات المختلفة، المعنية بصياغة إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مرحلة مبكرة، والتداول والنقاش فيما بين هذه الجهات، في وضع إستراتيجية عملية قابلة للتطبيق، كما يساهم في تسريع تنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع.

وللحكومة في الجزائر دور هام في جميع محاور الإستراتيجية، ولكن دورها المتميز، هو توفير البيئة القانونية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات، كما تساهم جزئيًا في توفير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن للقطاع الخاص في الجزائر أيضا، دور هام في إنشاء البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وخاصة في مجال الهاتف المحمول، وفي تقديم خدمات الاتصالات، وخاصة خدمات وتطبيقات الإنترنت، كما له أيضًا مساهمات كبيرة في بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالشركات الخاصة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر، هي التي توكل إليها عادة مهمة تصميم وتطوير التطبيقات البرمجية المختلفة، كما يساهم القطاع الخاص بتصنيع المنتجات الحاسوبية إما بدعم من الحكومة أو بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات.

وتؤدي المنظمات غير الحكومية دورًا هامًا أيضًا في تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة المنظمات المهتمة بتطوير هذه التكنولوجيا واستخدامها في الجزائر، لأن هذه المنظمات تقوم بدور الوسيط بين المجتمع بمختلف فئاته والحكومة، كما أنها تساهم في التوعية ونشر استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها، وعلى هذا، فالتكامل بين دور الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي ومؤسسات التمويل، هو شيء ضروري وأساسي لضمان نجاح هذه الإستراتيجية.

5. خاتمة

ومما سبق نخلص لحوصلة وعرض أهم النتائج:

أن الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات ترتكز علي تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأن ما يعزز قيمة هذا الطرح هو ظهور خدمات وتطبيقات اليكترونية جديدة، من بينها بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، أتمتة السجل المدني من وزارة الداخلية، والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر، وكذا الخدمات الصحية ممثلة في بطاقة الشفاء من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للموظفين (CNAS) ...الخ.

ومع ذلك فإن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا يزال ضعيفًا، وشبه معدوم في المناطق الريفية، بالإضافة إلى أن تكلفة استخدام تطبيقات هذه التكنولوجيا لا تزال مرتفعة، إلى جانب التأخر في تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية.

ولا يزال أيضا هناك تحديات أمام تطوير قطاع تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، وتوفير البيئة التمكينية الملائمة والبيئة المحّفزة للاستثمار في مختلف المناطق، وخاصة في المجالات التي فشل فيها السوق، حيث أنها ليست مربحة للقطاع الخاص في مجال الاستثمار.

ومن الضروري الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبإدارة الإنترنت، هذا رغم عدم نجاح الجزائر في تقديم خدمات القطاع العام على الإنترنت والتي هي ضرورية لزيادة وعي الناس من السكان حول الخدمات الجديدة، وبالتالي فإن بذل المزيد من الجهود لا تزال بحاجة إلى تعزيز.

وعلى هذا الأساس فإن إستخدام الإنترنت لا يعتمد فقط على توفر البنية التحتية، أو سعر الخدمة ولكن إلى حد كبير أيضا على التحفيز أي وجود محتوى مفيد وضروري، وكذلك الوعي بالفرص التي يقدمها مجتمع المعلومات. فجزءا كبيرا من غير المستخدمين، ولا سيما العمالة الماهرة وكبار السن، تفتقر إلى الدافع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بسبب النقص في المحتوى المثير للاهتمام والضروري، ونتيجة لذلك، فإنهم لا ينظرون إلى الإنترنت كجزء من حياتهم.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

الهوامش

1- أمنة بن عبد ربه، 2006/2005، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003، حصيلة وأفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

2- هند علوي، 2008/2007، المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر، قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، رسالة دكتوراه علوم، غير منشورة، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة.

3- زهرة بزاوية، 2015/2014، مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات، دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران1، أحمد بن بلة.

4- نريمان متولي، 1995، اقتصاديات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ص.72.

5- ربحي مصطفى عليان، 2006، مجتمع المعلومات والواقع العربي، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ص.28.

6- أنتوني جيدنز، 2005، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، ط4، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص.729.

7- Lena Tsipouri, 2000, Europe and the information society: problems and challenges for supranational intervention, Journal of Comparative Policy Analysis, vol. 2, no. 3, pp. 301-319.

8- ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص.20.

9- المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص.39.

10- المنصف وناس، 2002، مجتمع المعرفة والإعلام، الإذاعات العربية، عدد (4) جامعة الدول العربية، إتحاد إذاعات الدول العربية، ص.18.

11- ربحي مصطفى عليان، 2012، اقتصاد المعرفة، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع، ص.399.

12- موسى بن حمادي، 2013، عرض مشروع قانون يحدد القواعد المطبقة على نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وعلى تلك المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، يوم24 ابريل، www.mptic.dz/.../pdf/benhamadi_journee_parlementa... 04/08/2015, 11.25

13- عوض حاج علي أحمد، 2013، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في تحقيق الحكم الراشد والأمن الشامل، مجلة الدراسات الرقمية، ع01، المركز القومي للمعلومات، السودان، فبراير، ص.07.

14- الاتحاد الدولي للاتصالات، 2005، الوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003- تونس 2005)، (جنيف: ديسمبر)، ص.09.

15- كلمة السيدة الوزيرة زهرة دردوري، 2014، بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات SMSI+10 جنيف من 10 إلى 13 جوان 2014،

http://www.mptic.dz/ar ?, (04/08/2015).

16- Castells, M, 2002, The Internet Galaxy, Oxford, Oxford University Press, p.248.

17- Rachid jankari, 2014, Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie, Vers une filière euromaghrébine des TIC ? L'Institut de prospective économique du monde méditerranéen, Études & analyses, Octobre, p.1, http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich_article/1422012931_IPEMED Les TIC au Mroc en Algérie et en Tunisie 15 janvier 2015.pdf, (28/07/2015)

18- المرسوم التنفيذي رقم 12-12 المؤرّخ في 15 صفر عام 1433 الموافق 9 يناير سنة 2012 المحدد لصلاحيات وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 12 فبراير 2012، ص.22.

19- المرسوم التنفيذي رقم 12-13 مؤرّخ في 15 صفر عام 1433 الموافق 9 يناير سنة 2012 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 12 فبراير 2012، ص.28.

20- موسى بن حمادي، عرض مشروع قانون، مرجع سابق.

21-كلمة السيدة الوزيرة زهرة دردوري، مرجع سابق.

22- Benhamadi Moussa, 2002, Les actions relatives aux NTIC dans le secteur de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, p.09. CERIST 2002, Symposium international sur les technologies de l'information et de la communication et la Société de l'information : enjeux et perspectives Hôtel Sheraton, Alger, 9-11 décembre, http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/CERIST.pdf , (17/08/2015)

23- المرسوم التنفيذي رقم12 -12، مرجع سابق، ص.22.

24- موسى بن حمادي، عرض مشروع قانون، مرجع سابق.

25- الأمم المتحدة، 2007، دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 12 فبراير، ص.46.

Www. E/ESCWA/ICTD/2007/2 (03/08/2015).

26- المرسوم التنفيذي رقم12-13، مرجع سابق، ص.29.

27- موسى بن حمادي، عرض مشروع قانون، مرجع سابق.

28- كلمة السيد موسى بن حمادي، 2013، وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات 17/05/2013، http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/Discours_Ministre_Benhamadi_a_l_occasion_du_JMT_17_Mai_201.pdf (05/08/2015).

29- الأمم المتحدة، دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مرجع سابق، ص.54.

30- Rachid jankari, op cit, p.17.

31- موسى بن حمادي، عرض مشروع قانون، مرجع سابق.

32- الأمم المتحدة، دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مرجع سابق، ص.57.

33- المرسوم التنفيذي رقم12 -12، مرجع سابق، ص.21.

34- Rachid jankari, op cit, p.16.

35- عيسى بشري، 2013، مجتمع المعرفة، السجل المدني كمشروع إستراتيجي، مجلة الدراسات الرقمية، ع01، المركز القومي للمعلومات، السودان، فبراير، ص.29.

36- القانون 62-157، المؤرخ في 31 ديسمبر1962، المتضمن تحديد مفعول التشريعات والقوانين الفرنسية السارية المفعول ما لم تمس بالسيادة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع02، 11 جانفي 1963، ص.18.

37- إجراءات تصحيح الأخطاء الواردة في السجل الإلكتروني للحالة المدنية محور لقاء بالعاصمة، 2015/09/18، ؟ http://www.elmouwatin.dz (2015/10/05).

38- Rachid jankari, op cit, p.18.

39- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الاليكترونيين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع06، 10 فبراير 2015، ص.09.

40- القانون رقم 15-04، المرجع السابق، ص.10.

41- القانون رقم15-04 ، المرجع السابق، ص.16.

42- المرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر 24 مارس 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية والمحدث لتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع19، الصادرة في 28 مارس 2004، ص.07.

43- Amr Hamdy, 2007, Ict in education in Algeria, June, in survey of Ict and education in africa: Algeria Country Report, P.07. www.infodev.org,)16/07/2015(.

44- المرسوم التنفيذي رقم12 -12، مرجع سابق، ص.20.

45- المرسوم التنفيذي رقم12-13، مرجع سابق، ص.29.

المراجع

1. الاتحاد الدولي للاتصالات، 2005، الوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003- تونس 2005)، (جنيف: ديسمبر).

2. أمنة بن عبد ربه، 2006/2005، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003، حصيلة وأفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

3. أنتوني جيدنز، 2005، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، ط4، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

4. ربحي مصطفى عليان، 2012، اقتصاد المعرفة، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع.

5. ربحي مصطفى عليان، 2006، مجتمع المعلومات والواقع العربي، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع.

6. زهرة بزاوية، 2015/2014، مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات، دراسة ميدانية بالمؤسسات الوثائقية لولاية وهران، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران1، أحمد بن بلة.

7. عوض حاج علي احمد، 2013، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في تحقيق الحكم الراشد والأمن الشامل، مجلة الدراسات الرقمية، ع01، السودان، المركز القومي للمعلومات، ع01، فبراير.

8. عيسى بشري، 2013، مجتمع المعرفة، السجل المدني كمشروع إستراتيجي، مجلة الدراسات الرقمية، ع01، السودان، المركز القومي للمعلومات، ع01، فبراير.

9. القانون 62-157، المؤرخ في 31 ديسمبر1962، المتضمن تحديد مفعول التشريعات والقوانين الفرنسية السارية المفعول ما لم تمس بالسيادة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع02، 11 جانفي 1963.

10. القانون رقم 15- 04 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الاليكترونيين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع06، 10 فبراير 2015.

11. المرسوم التنفيذي رقم 04 - 91 الصادر 24 مارس 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية والمحدث لتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع19، الصادرة في 28 مارس 2004.

12. المرسوم التنفيذي رقم 12 -12 المؤرّخ 9 يناير سنة 2012 المحدد لصلاحيات وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 12 فبراير 2012.

13. المرسوم التنفيذي رقم 12-13 مؤرّخ 9 يناير سنة 2012 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، 12 فبراير 2012.

14. المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

15. المنصف وناس، 2002، مجتمع المعرفة والإعلام، الإذاعات العربية، عدد (4) جامعة الدول العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية.

16. نريمان متولي، 1995، اقتصاديات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.

17. هند علوي، 2008/2007، المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر، قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقطاع التعليم بالشرق الجزائري، رسالة دكتوراه علوم، غير منشورة، قسم علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة.

18. إجراءات تصحيح الأخطاء الواردة في السجل الإلكتروني للحالة المدنية محور لقاء بالعاصمة، 2015/09/18، ؟ http://www.elmouwatin.dz (2015/10/05).

19. الأمم المتحدة، دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 12 فبراير 2007.

.Www. E/ESCWA/ICTD/2007/2 (2015/08/03)

20. موسى بن حمادي، 2013، وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات 2013/05/17، http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/Discours_Ministre_Benhamadi_a_l_occasion_du_JMT_17_Mai_201.pdf (2015/08/05).

21. كلمة السيدة الوزيرة زهرة دردوري، 2014، بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات SMSI+10 جنيف من 10 إلى 13 جوان 2014،

http://www.mptic.dz/ar ?, (04/08/2015).

22. موسى بن حمادي، 2013، عرض مشروع قانون يحدد القواعد المطبقة على نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وعلى تلك المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، يوم24 ابريل 2013،

www.mptic.dz/.../pdf/benhamadi_journee_parlementa...
04/08/2015, 11.25

23. Castells, M. 2002, The Internet Galaxy, Oxford, Oxford University Press.

24. Lena Tsipouri, 2000, Europe and the information society: problems and challenges for supranational intervention, Journal of Comparative Policy Analysis, vol. 2, no.

25. Amr Hamdy, Ict in education in Algeria, June 2007, in survey of Ict and education in africa: Algeria Country Report. www.infodev.org, (16/07/2015).

26. Benhamadi Moussa, 2002, Les actions relatives aux NTIC dans le

secteur de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique. CERIST, Symposium international sur les technologies de l'information et de la communication et la Société de l'information : enjeux et perspectives Hôtel Sheraton, Alger, 9-11 décembre 2002, http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/CERIST.pdf (17/08/2015)

27. Rachid jankari, 2014, Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie, Vers une filière euromaghrébine des TIC ? L'Institut de prospective économique du monde méditerranéen, Études & analyses, Octobre, http://www.ipemed.coop/adminIpemed/media/fich_article/1422012931_IPEMED Les TIC au Mroc en Algérie et en Tunisie 15 janvier 2015.pdf, (28/07/2015)

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف السعيد رشيدي، كريمة فلاحي (2021)، مرتكزات الاستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات.ص ص : 37-47